



الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة

قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة
رقم (395) لسنة 1374 و.ر (2006 مسيحي)
بتشكيل لجنة التحقق من إقرارات الشفافية

أمانة اللجنة الشعبية العامة:-

- بعد الإطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1369 و.ر بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (3) لسنة 1986 مسيحي بشأن من أين لك هذا.
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 1423 ميلادية بشأن التطهير ، وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (11) لسنة 1425 ميلادية بإعادة تنظيم الرقابة الشعبية ، وتعديلاته.
- وعلى محضر اجتماع أمانة اللجنة الشعبية العامة في اجتماعها الاستثنائي الحادي عشر لسنة 1374 و.ر .
- وبعد التشاور والتنسيق مع أمين اللجنة الشعبية العامة للتفتيش والرقابة الشعبية.

قرار

مادة (1)

شكل لجنة على النحو التالي :-

الأخ / د. عبد الرحمن محمد على ابوتوة رئيساً
الأمين المساعد للجنة الشعبية العامة ور
الأخ / جبران سالم منصور
للتفتيش والرقابة الشعبية عضواً
الأخ / محمد عرببي زكي رئي
الكاتب العام للشؤون القضائية باللجنة
الشعبية العامة لـ العـدـل

مادة (2)

تتولى اللجنة المنشكدة بالمادة السابقة من هذا القرار ما يلي:-

- 1- استلام إقرارات الغنائم المذكورة في المادة (3) من هذا القرار وذلك عن السنوي والأصول التي تخصهم ومن يعولونهم من عقارات ومزارع ، وثروة حيوانية، وغيرها وأية أنشطة اقتصادية أخرى مباشرة أو غير مباشرة .





الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

اللجنة الشعبية العامة

2- فحص الإقرارات والتحقق والتأكد من البيانات الواردة فيها .

3- اتخاذ الإجراءات الازمة وفقاً لما تسفر عنه نتائج الفحص والتدقيق ، طبقاً للتشريعات

النافذة

مادة (3)

تنتولى الفئات المذكورة فيما يلي تقديم إقراراتهم إلى اللجنة المشكلة بموجب أحكام

هذا القرار وذلك في أجل لا يجاوز 31 كانون 1374 و.م.ر 2006 مسيحي والفئات هي :-

1- المصعدون من مؤتمر الشعب العام بما في ذلك من تم تصعيدهم في السابق .

2- شاغلوا الوظائف القيادية من ضباط الشعب المسلح والأجهزة الأمنية وما في حكمها.

3- أمناء اللجان الشعبية والإدارية السابقين وال الحاليين للأجهزة والهيئات والمؤسسات والمرافق والشركات العامة والمؤسسات العلاجية والتعليمية وما في حكمها .

4- من يتم إحالتهم للجنة من الجهات المختصة.

مادة (4)

على الفئات المذكورة في المادة (3) من هذا القرار الالتزام بالتوارد أمام اللجنة للإقرار بأية معلومات أو بيانات يتم طلبها والتحقق والتأكد من البيانات الواردة في إقراراتهم.

مادة (5)

يجوز للجنة تشكيل لجان فرعية لمساعدتها في أداء مهامها.

مادة (6)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في مدونة الإجراءات



صدر في ٩ رمضان

الموافق: ١٥ / ١ / ١٣٧٤ و.م.ر 2006 مسيحي .